إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية.

Rebuilding The Failed State: Study in Conceptual and Theoretical Premises.

محمد الشريف أقضي

جامعة باتنة 1، الجزائر ، mohamedcherif.akdhi@univ-batna.dz

لزهر وناسي

جامعة باتنة 1، الجزائر ، lazharouanassi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/22 **تاريخ القبول:**2020/03/13 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الأبعاد المقارباتية المفسرة لعملية إعادة بناء الدولة الفاشلة ضمن النقاشات الفكرية السائدة في حقل الدراسات السياسية المعاصرة، إنطلاقا من رصد و تحليل المقاربات المفاهيمية والنظريه لهذه العملية، إذ لا يمكن البحث في ظاهرة فشل الدولة أو ترتيبات إعادة بنائها من الناحية الواقعية، دون الخوض في الأسس المعرفية لهذه الظاهرة، من حيث الكشف عن أهم التحولات المفاهيمية التي طرأت على ظاهرة الدولة الفاشلة، واستعراض أهم مؤشراتها ، لنحاول في الأخير مناقشة أهم نظريات إعادة بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: *الدولة الفاشلة؛ إعادة بناء الدولة؛ المفاهيم؛ النظريات.*

Abstract:

This study attempts to shed light on the dimensions of the approaches that explain the process of rebuilding the failed state within the prevailing intellectual debates in the field of contemporary political studies , Based on monitoring and analyzing the conceptual and theoretical approaches to this process, Considering that it is not possible to research the phenomenon of state failure or arrangements for its realistic Rebuilding, without delving into the cognitive foundations of this phenomenon, By revealing the most important conceptual changes that occurred in the phenomenon of the failed state, and Review its indicators, Finally, we will try to discuss the most important theories of rebuilding the state.

Keywords: *Failed State; Rebuilding the State; Concepts; Theories.*

* **المؤلف المرسل: محمد الشريف أقضي ، mohamedcherif.akdhi@univ-batna.dz**

مقدمة:

تعد عملية إعادة بناء الدولة الفاشلة، موضوعا متعدد التخصصات جذب إهتمام منظري عدة حقول معرفية، فاسحة المجال للنقاشات الفكرية المعمقة و السجالات العلمية وعبر الحقول المعرفية، في محاولة غربية لتحليل تعقد الموضوع، بإعتباره مفهوما غامضا تعترضه القيود الأيديولوجية والتحيزات الثقافية، التي أدت إلى خلق مقاربات معيارية بمواصفات غربية، إفتقرت للأطر النظرية العلمية الحيادية، بسبب مرونة المفهوم، وربطه بعدة أجندة ذات صلة وثيقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، في ظل تعقد البيئة الدولية المعولمة، والتي رافقتها ترسانة فكرية غربية للإقتراب من الموضوع، عبر تقديم مداخل نظرية تعبر عن مواصفات ومؤشرات فشل الدولة، وتقديم مخرجات وآليات علاجية للخروج من مأزق الفشل في إرساء مؤسسات سياسية عصرية وقوية، من خلال إستراتيجيات إعادة بناء الدولة، التي تمثل مخرجات متعددة الجوانب لتجاوز خطر إنهيار الدولة، بل تعتبر مقاربة انجلوسكسونية لمشكلة الدولة الفاشلة أو الآيلة للإنهيار ، وهي مواصفات غربية لتفسير هشاشة الدول في ظل العولمة، و تمثل نموذجا إرشاديا غربيا يهدف في كثير من الحالات إلى إضفاء الشرعية على التدخلات السافرة في شؤون الدول الأخرى، تحت شعار إعادة بناء المؤسسات المنهارة ومنع تفشي ظاهرة الهشاشة الدولية في المنتظم الدولي المعولم.

تدفعنا هذه القراءة لظاهرة فشل الدولة و عملية إعادة بنائها، إلى محاولة الإقتراب من الموضوع بناءا على المقاربات الأنجلو سكسونية السائدة، من خلال فحص هذه المفاهيم و النظريات التي تمثل مداخل و مقاربات غربية للحد من أزمات الدول الفاشلة، وتؤسس لمرجعية نظرية وبدائل فكرية و أطر معيارية، جاءت لتعبر عن المقاربات الغربية المنمطة، التي لا تتوافق مع الحقائق التاريخية والواقع الإجتماعي في الدول الفاشلة، هذه الأخيرة التي يتعين عليها مواجهة خطر الفشل و الهشاشة، والنهوض من مخاطر إنهيار مؤسسات الدولة، عبر إيجاد معايير و ضوابط جديدة، تمثل مقاربة محلية متعدة الأبعاد لهاجس الفشل، و عبر مواصفات نابعة من واقعها الإجتماعي، تتجاوز المقاربة الأنجلو سكسونية للدولة الوطنية الفاشلة.

إنطلاقا من هذه الفكرة نطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل الأسس و المرتكزات المفاهيمية والنظرية لعملية إعادة بناء الدولة الفاشلة؟ وكيف ساهمت النقاشات النظرية السائدة في الدراسات السياسية المعاصرة في بلورة أطر مفاهيمية ومقاربات نظرية جديدة مفسرة لظاهرة فشل الدولة وعملية إعادة بنائها؟

1. مفهوم الدولة الفاشلة و مؤشراتها:

أ. مفهوم الدولة الفاشلة:

بدأ الإهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل الأكاديميين وصناع القرار منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن الترويج السياسي له جاء في أواخر التسعينيات على لسان مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك مادلين أولبرايت Madeleine Albright في سياق الحديث عن ضرورة التدخل الدولي لإنقاذ الصومال (حسين 2015، ص.8) بإفتراض أن النظام الدولي الراهن يتوقع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحددة وفق نموذج الدولة الفيبرية لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، وأن الدولة التي لا تعي هذه المعايير يرمز إليها بمجموعة واسعة من الأوصاف، بما في ذلك الدولة الفاشلة أو الضعيفة أو الهشة أو المنهارة، وكلها مصطلحات تعبر عن فشل الدولة الوطنية. (عودة 2014، ص.96).

وفقا للباحثة Woodward Susan فإن الأدبيات المتعلقة بفشل الدولة والإنهيار تعاني عددا من العيوب الخطيرة، ليس فقط أنها مليئة بالتعريفات الغامضة، ولكنها أصبحت مقاربة غير علمية إستخدمت فيها مجموعة متنوعة من المفاهيم السياسية مثل الدولة شبه الضعيفة والفاشلة والهشة والمنهارة من قبل مراقبين مختلفين- الأكاديميين و صناع القرار- وكأنها تحمل معاني متماثلة تمامًا (Woodward 2004,p.4) ، وهو نفس التوجه الذي عبر عنه Alex Gourevitch مؤكدا على أن عدم قدرة منظري الدولة الفاشلة على شرح الديناميات الإجتماعية الداخلية المعقدة للحكومات (التي يرون أنها فاشلة ومتعثرة بسبب الإضطرابات المتعددة المستويات) فهي في تطور مثير للسخرية بسبب ضعف مقارباتهم النظرية للدولة الفاشلة، وعدم قدرتهم على الفصل بين المفاهيم السياسية التي تخدم أغراضاً معينة، حيث ظلت أطروحة الدولة الفاشلة تعزو فشل الدولة إلى عدم ملاءمة الدولة أو السيادة كقاعدة. متجاهلة أن الدولة في حد ذاتها تعتبر إستيرادًا صناعيًا أو موقفًا قسريًا على المجتمعات (معظمها دول في العالم الثالث)، تتميز بكونها غير مؤهلة لهذا النوع من التنظيم السياسي، فتم التركيز في هذه المقاربة بشكل كبير على الرأي القائل بأن "الفوضى الداخلية" هي المسؤولة عن فشل الدولة، وهذا يعني أن صناع السياسة لا يتعين عليهم فهم الديناميات المحلية التي تحرك الصراع، أو الإعتراف بمجموعات محددة كأطراف فاعلة في الصراع، و بدلاً من ذلك، يمكن التعامل مع الموقف على أنه فوضى، ويمكن لطرف ثالث غير مهتم أن يحلها باستخدام الأدوات السياسية المناسبة للقوى المتدخلة، و لذلك تم تصميم هذه المقاربة وفقًا للأولويات الغربية أكثر من الواقع المحلي، أي أن المقاربات المستخدمة لوصف (الدول الفاشلة) غالبًا ما ينظر إليها على أنها "مرض الدول النامية" مقارنةً بالدول الغربية "الصحية"، في ظل إهمال التاريخ والديموغرافيا والثقافة والإقتصاد وعلاقتها بالديناميات والأنماط المحلية في هذه الدول. (Gourevitch (2005,pp.4-9

وترى الباحثة Rosa Ehrenreich Brook أن الدول الفاشلة أو المضطربة هي البلدان التي غمرتها بعمق الإضطرابات السياسية بطريقة لا يمكنها تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطنين، في إشارة منها إلى حالة التناقض بين نمط الدولة الفاشلة و الدولة الناجحة بالحكم الجيد، و المتميزة بقدرة النظام السياسي على التحكم في الإقليم الجغرافي و فرض سلطته على السكان داخل تلك المنطقة السيادية(نظام قضائي مختص ومستقل، قوة الجيش والشرطة، توفير الإحتياجات الأساسية للمواطنين، حماية الأمن القومي والإنساني، الإستقرار والتنمية الإقتصادية)، مما يمكن الدولة الناجحة من السيطرة على الإضطرابات الإجتماعية في أراضيها والمحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن للدولة الفاشلة تقديم هذه الخدمات للمواطنين، وتعيش في ظروف مضطربة و رهيبة، موضحة أن أغلب الدول الفاشلة تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و آسيا الوسطى، وجنوب آسيا، و أمريكا اللاتينية والعالم العربي. (Brook 2005, pp.1159 -1166)

وفي تحديده لمفهوم الدولة الفاشلة يرى نعوم تشومسكي Noam Chomsky في كتابه: "الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية"، على أن الدولة الفاشلة مفهوم ملتبس وغير دقيق يؤدي إلى خلق نوع من الشعور بالإحباط، نظرا لعدم وضوح إستخدام المصطلح وخلفياته الأيديولوجية، موضحا أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة الغير قادرة على حماية مواطنيها من العنف والدمار، وتميل نزعتها إلى إعتبار نفسها فوق القانون على الصعيدين المحلي والدولي، مع توظيف آليات ممارسة العنف والعداء ضد

الجميع، في ظل تجريد مؤسساتها من وظائفها الجوهرية، وإستدامة العجز الديمقراطي الخطير. (تشومسكي 2007، ص.8)

فالدولة الفاشلة هي دولة تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي لكن سلطتها أصبحت ضعيفة وعاجزة على الإلتزام بمسؤولياتها داخليا تجاه مواطنيها وخارجيا تجاه الجماعة الدولية، وهذا العجز يتمركز على مستويين: أما المستوى الأول فيتمثل في فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل صراعات داخلية، والمستوى الثاني يظهر في عجز السلطة عن تقديم خدمات إجتماعية لمواطنيها في ظل غياب حكم القانون. (ميلود 2007، ص ص. 72،73)

ب. مؤشرات الدولة الفاشلة:

يلخص Alina Irina Popescuand and Valentin Cojanu أهم مؤشرات الدولة الفاشلة على النحو التالي: (Cojanu & Popescuand 2007, pp.1121 -1126)

- ✓ مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي التي تركز على التصنيف العالمي WGI فيما يتعلق بجوانب الحوكمة: (المساءلة، الإستقرار، الفعالية، حكم القانون، مكافحة الفساد)، و هذه المؤشرات أعيد إستخدامها من طرف الباحثين كمتغيرات توضيحية لمدى فشل الدولة.
- ✓ دليل الدول الفاشلة (FSI صندوق دعم السلام) إستخدم 12 مؤشر إجتماعي وإقتصادي وسياسي وعسكري في تصنيف الدول على حسب درجة العنف، وتظهر نتائج هذه الأبحاث على وجود حولي ملياري نسمة في دول هشة غير آمنة وبدرجات متفاوتة وعبر عدد من المؤشرات تتمثل فيما يلي:
- ✓ المؤشرات الإجتماعية: تصاعد الضغوط الديمغرافية، تزايد حركة اللجوء والنازحين، خلق حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.
- ✓ المؤشرات الإقتصادية: التنمية الإقتصادية الغير العادلة بين المواطنين، التدهور الإقتصادي.
- ✓ المؤشرات السياسية: عدم شرعية الدولة، التدهور التدريجي للنظام السياسي، تعسف حكم القانون، إنتهاك حقوق الإنسان، تدخل الأطراف الخارجية.
- ✓ مؤشر برتلسمان (The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI: يفحص مؤشرات فشل الدولة من منظور الإدارة السياسية الرشيدة ومن خلال معايير: المشاركة السياسية، مدى إستقرار المؤسسات السياسة، جودة الديمقراطية وإقتصاد السوق، التكامل السياسي والإجتماعي، درجة الإستقرار الإقتصادي وإستدامة العمليات التنموية، الرفاهية الإجتماعية.

2. مفهوم إعادة بناء الدولة:

ظهر مصطلح إعادة بناء الدولة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ركز على آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر تهديد الأمن والسلم والإستقرار العالمي، وشملت هذه المقاربة عدة قضايا مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي والإقتصادي (بن جيلالي 2016، ص2.) لمجموعة من الدول الفاشلة التي تبقى مصدراً لتفشي أزمات العالم [الفقر، الأوبئة، الإرهاب] والتي خلقت وراءها حزاما من الدول الهشة، تمتد من البلقان إلى الشرق الأوسط مرورا ببعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث أدى إنهيارها لحدوث كوارث إنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. (فوكوياما 2007، ص.35)

تعتقد مارينا أوتاوي Marina Ottaway أن المجتمع الدولي إتبع نهجا غير مسبوق لإعادة بناء الدول المنهارة التي فقدت قدرتها على أداء وظائفها، إذ إختلفت هذه الدول واقعيا وانقسمت إلى كيانات إثنية، مما أدى إلى فسح المجال لتدخل القوى الكبرى والمنظمات المتعددة الأطراف والقوى المانحة لإدارة عمليات البناء وفق نموذج غربي يعكس مواصفات المانحين ولا يتلاءم مع واقع المجتمعات غير الغربية (Ottaway 2002, p.1001) عبر فرض جملة من المعايير والقيم المؤسساتية المشرعنة لهذه التدخلات وفقا لقواعد القانون الدولي العام، والهادفة لوقف مظاهر وأسباب إستدامة الفشل الدولاتي، بتعزيز دور القوى عبر الوطنية، ودعم برامج الإصلاح الغربي، من خلال مراقبة نجاح العملية السياسية على نحو فعال، بتطبيق أجندة الحوكمة والتنمية وإصلاح القطاع الأمني، في محاولة لإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة (Krasner 2004, p.103) و بما يتماشى مع متطلبات العولمة ومصالح الغرب في إرساء قيم الديمقراطية النيوليبرالية بطريقة تؤدي إلى بناء الشرعية في عمليات إعادة البناء، حيث تشير مختلف التدخلات الغربية في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، إلى جهود المجتمع الدولي في إعادة البناء عبر إضفاء الشرعية على إستخدام القوة العسكرية كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة لبناء الدولة الوطنية الجديدة وفق أنموذج غربي. (Maull 2002, pp.22-23)

ويقصد بإعادة بناء الدولة تلك العملية المتمثلة في إعادة تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم معين، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق التنمية، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في إحتكار الإستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية، عبر نهجين في العملية، أما النهج الخارجي فهو عملية البناء من أعلى إلى أسفل بالتركيز على النخب السياسية فقط، فيما يتمثل النهج الثاني في البناء من أسفل إلى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني فقط، لذلك يجب إشتمال هذه العملية على أبعاد مؤسساتية وإقتصادية و ثقافية إلى جانب التركيز على القبول الداخلي للعملية وشرعنة المؤسسات الجديدة عبر النهج الداخلي. (فرحات 2015، ص.42)

ويركز هنتنجتون في تعريفه لإعادة بناء الدولة على المؤسسات الجديد القادرة على البقاء والتكيف بقدرتها المؤسساتية على تعميم السياسات والقوانين، كمتغير جوهري في العملية عبر تطوير مؤسسات عصرية تعمل بحرية وعبر آليات سياسية -إصلاحية- تفضي إلى الجودة المؤسساتية بإرساء معالم الكفاءة والفعالية في إستراتيجيات إعادة بناء وإنشاء مؤسسات حكومية جديدة تعزز القوانين المحلية بطريقة تؤدي لمواجهة تحديات فشل الدول (الفقر، الإرهاب..) حيث يستدعي ذلك ضرورة تبني وترسيخ مدخل معرفي قيمي جديد في هذه الدول الفاشلة، وعبر مسار الحوكمة الذي تفتقره الدول الهشة في العالم النامي (Fukuyama 2004, - 30 pp.17) ووفق خطاب نيوليبرالي يؤكد على الترتيبات التحتية والمؤسساتية والمساواة التنموية في مشروع إعادة البناء في مرحلة ما بعد الأزمات، عن طريق المساواة الإقليمية والعدالة الإجتماعية والتسلسل الهرمي للتنظيم المؤسساتي للدولة الوطنية التي عانت من معضلات الفشل، بإعادة تصميم السياسات والمأسسة وتعزيز القدرات (Brenner 2004, p.3) .

3. المقاربات النظرية لعملية إعادة بناء الدولة:

أ. رؤية فرانسيس فوكوياما:

يطرح فوكوياما إشكالية إعادة بناء الدولة في سياق مقاربته للمظاهر و الأطوار الثلاثة لإعادة بناء الدولة، حيث يتعلق الطور الأول بما أصبح يعرف اليوم باسم إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع المسلح،

وينطبق على دول تخرج لتوها من نزاع عنيف كأفغانستان و الصومال وكوسوفو (حسين 2015، ص.150) وتدخل في مرحلة ما بعد الصراع كمرحلة أولى لإعادة بناء الدولة الفاشلة بعد موجة العنف الداخلي، حيث يتعين على المجتمع الدولي توفير الأمن وكل ما هو ضروري للإحتياجات والخدمات الأساسية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في إنشاء مؤسسات الدولة ذات الإكتفاء الذاتي التي توفر الأمن والتنمية بمساعدة قوى دولية وتواصل مجتمعي، وهي المهمة التي تناط إلى القوات الدولية التي تعتبر المسؤولة على توفير الإستقرار، في حين نجد أن المرحلة الثالثة تتمثل في تعزيز مؤسسات الدولة الهشة، عبر تقوية وظائف الدولة الضعيفة وتزويدها بالخبرة المؤسساتية في مجالي الأمن والتنمية، من خلال مسار الحوكمة للمساهمة في خلق الشرعية للمؤسسات السياسية والإدارية الفعالة والمشاركة في العمليات السياسية، عبر إنشاء دستور توافقي، وتعزيز إدارة القطاع العام، وضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني في رسم السياسات العامة للدولة، والقضاء على الفساد السياسي والبيروقراطية الهشة، وخلق إدارات إنتقالية جديدة تمثل أحد ميكانيزمات حكم القانون ومأسسة عمليات إعادة بناء الدولة. (Fukuyama 2004, pp.135-136)

و يبدو أن فوكوياما يتبنى المعايير التكنوقراطية في مقاربته لإعادة بناء الدولة، مع عدم تجاهله للبعد الأمني، حيث تحتاج عمليات إعادة تأسيس الدولة إلى هياكل سياسية- مؤسساتية وشرعية ديمقراطية (Jackson 2015, p.4)، أي أنها عملية تكنوقراطية تنشئ المؤسسات وتعمل على إصلاح الإدارة، مع ضرورة تخفيض درجة التكلفة السياسية التي لها تأثير عميق في إرساء القدرة المؤسساتية للدولة، عبر تصميم السياسات العامة بفاعلية والمساهمة في بناء قدرة الدولة على المدى الإستراتيجي، بوجود رؤية تتجاوز المكاسب السياسية الضيقة، وتركز على الأولويات التكنوقراطية (Wolczuk & Žeruolis 2018, p.3) في عملية نقل المؤسسات القوية إلى الدول الضعيفة والهشة، حيث أن نقل المؤسسات التي تؤدي وظائفها على ما يرام يتطلب آليات معقدة لدعم قدرات ومؤسسات الدولة المفقودة (فوكوياما 2007، ص ص.37-35) وإستعداد هذه المؤسسات الجديدة على تلبية إحتياجات المواطنين، بتطوير مجموعة من قوانين تنظيم وإدارة الدولة وفق أنموذج ليبرالي، يعتمد على إصلاح الإدارة العامة بإعادة بناء أنظمة إدارية عامة وفق منطق الحوكمة والمرونة الوظيفية للمؤسسات السياسية الجديدة، وعن طريق التسلسل الهرمي العددي للتنظيم المؤسساتي للدولة وإعادة تنسيق وتصميم السياسات وتعزيز القدرات ومأسسة المسارات التنموية، بدعم ترتيبات إعادة تأهيل البنية التحتية في مرحلة ما بعد الفشل. (Brenner 2004, p.3)

ب ـ رؤية منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD:

تقارب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لإعادة بناء الدولة من منظور محلي وفي سياق الأوضاع الهشة، بإعتبارها عملية تخضع للقيادة الداخلية وعبر التفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع، من أجل إضفاء الطابع الشرعي على إستراتيجيات إعادة بناء المؤسسات الفاشلة، فهي علاقة وظيفية تبادلية بين الكيان السياسي القانوني الجديد المحقق لشروط التنمية والرفاه الإجتماعي، والجماعات المحلية التي تشارك في بناء الدولة كعملية هادفة لتطوير القدرات والمؤسسات الشرعية، من خلال التفاوض والمساومة الإيجابية بين السلطة والمجتمع، (McLoughlin 2009, pp.49-50)حيث وجهت المنظمة إنتقادات لاذعة لـ CRS Congressional Research Service reports التي إعتبرتها مبادرة أجنبية نيوكولونيالية، تعتمد في تقديمها للمساعدات بطريقة غير منصفة ومجزأة وتخضع لمعايير إزداوجية وغير حيادية، نظرا للإرتباك الذي ينشأ بفعل الصراع على التحكم

في الموارد وعدم وجود مقاربة واضحة لعمليات إعادة بناء الدولة الهشة، والإكتفاء بمبادرات ذات أهداف وطموحات غربية، مثل طرح مشاريع مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتأسيس القرن الإفريقي الجديد، وكلها نماذج تجسد الأبعاد الحقيقية للتصور الإستراتيجي الأمريكي لمعايير وأهداف إعادة بناء الدول الهشة في بيئة عالمية معقدة. (Wyler 2008, pp.17 -18)

هذا، وتستند المنظمة في منظورها إلى أن إعادة بناء الدولة التي لا تزال مؤسساتها تعمل و التي قد تتعرض للإنهيار، بل تحتاج لعدة آليات لتفعيل وظائفها، من خلال: الأمن والعدالة، التحكم في النفقات، التنمية الإقتصادية وتوفير الخدمات. (حسين 2015، ص.151)

ج. مقاربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID:

تعززت الهندسة الأمريكية لإعادة بناء الدول الهشة التي ظهرت في أعقاب نهاية الحرب الباردة، والمتميزة بالأزمات الطائفية والإنقسامات الإثنية والعرقية وتدهور التنمية والأمن، والتي إزدادت تأزما عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 (Rotberg 2003, pp.1 -2) عبر إنشاء الولايات المتحدة إستراتيجية للدول الهشة متمثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ـ The United States Agency for International Development والتي كان لها جهود لمنع فشل مزيد من الدول، عبر معالجة المصادر الكامنة وراء الضعف، ففي عام 2003 أنشأت الوكالة مكتب للتخفيف من حدة النزاعات وإدارة حالات اللاإستقرار السياسي والصراع والتطرف في الدول الهشة، من خلال تأسيس بيروقراطيات دولية تضطلع بمأسسة معايير الحوكمة لمعالجة أزمات "اللادولة" والمعبر عنها بعبارة: "إدارة: الأزمة- الإستقرار والحوكمة"، حيث إهتمت بدعم الإستقرار الإقتصادي وإيصال المساعدات الإنسانية لإدارة مرحلة ما بعد الفشل، وتعمل الوكالة في عدة دول [أفغانستان، السودان] وبالتنسيق مع وكالة الأونروا UNRWA بتخطيط إستراتيجية منع الفشل، بتولي الولايات المتحدة مهمة تعزيز القدرات في القطاع الأمني، بتمويل [الجيش، الشرطة] لتجاوز المنطق الضيق لعمليات حفظ السلام التقليدية، وقد تعزز الأمر بفضل دور وزير الدفاع الأمريكي السابق Colin Powell في إنشاء مكتب منسق إعادة البناء والإستقرار في الدول الهشة خلال أوت 2004، وبالتنسيق بين المؤسسات السياسية و الأمنية الأمريكية في المأسسة وخلق آليات الإستقرار والتنمية الشاملة في إدارة العمليات السياسية والعسكرية، ذات الصلة بمنع الصراع وإعادة البناء بعد الإنهيار، أي تعاون USAID مع وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكية لتنفيذ مجموعة بدائل لإعادة تأهيل البنية التحتية، مع ضرورة بناء القدرات المؤسساتية للدول الفاشلة. (Wyler 2008, pp.14 -18)

ويوجز الباحث Andrew S. Natsios أهم مبادئ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، معبراً عنها في تسعة مبادئ إستراتيجية لإعادة بناء الدول الهشة، والتي تتمثل في: [الملكية، بناء القدرات، الإستدامة، الإنتقائية التقييم، النتائج، الشراكة، المرونة، المساءلة]، حيث قدم دولة أفغانستان كأنموذج لتطبيق هذه المبادئ الأمريكية، ومراهناً على إمكانية تصميمها في باقي الدول غير المستقرة –الهشة-، مبرزاً دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تطوير سلسلة من إستراتيجيات الدبلوماسية الأمريكية في إعادة بناء المؤسسات الهشة، من خلال إستشهاده بأهمية الكتاب الأبيض لوكالة USAID حول المعونة الخارجية USAID's White Paper on Foreign Aid الذي يحدد أربعة تطويرات أساسية لعملية إعادة بناء الدول الهشة والمتمثلة في: (Natsios 2005, pp. 4 -5)

- تعزيز التنمية التحويلية.

- توفير الإغاثة الإنسانية.

- التخفيف من المشاكل عبر الوطنية.

- تعزيز آليات التصدي للهشاشة مستقبلا بإرساء قيم السلام والديمقراطية في هذه البلدان ، من أجل تحقيق إستجابة إنسانية واسعة النطاق وذات طابع تنسيقي ،ناتجة عن تعاضد الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية مع سياسات التنمية، على إعتبار أن إعادة بناء الدولة ترتبط بالتنمية والتي لا يمكن تفعيلها بدون الأمن والقوة سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تطورت الفكرة إلى عبارة "عمليات الإستقرار" Stability Operations كمصطلح تقني أمريكي لوصف جهود إعادة بناء الدول الهشة في مرحلة ما بعد الصراع، بالتركيز على الأمن الجماعي والفردي، خاصة فيما يتعلق بالإسهام في إعادة إنشاء بيئة مستقرة وآمنة، بتطوير مشاريع المؤسسات الأمنية الجديدة التي يناط إليها عملية أقلمة الأمن وحماية المدنيين، ودعم أمن البنية الأساسية للمؤسسات الناشئة، و عبر المزاوجة بين عمليتي الإصلاح الأمني المحلي وتعزيز التنمية في ظل التحديات الإقليمية. (Scott 2002, p.98).

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة تحليل إشكالية المنطلقات المفاهيمية و النظرية التي تتأسس عليها مقاربة إعادة بناء الدولة الفاشلة، وذلك عبر محاولة الإجابة عن مدى مساهمة النقاشات السياسية المعاصرة في بلورة الأطر الفكرية المقاربة لظاهرة الدولة الفاشلة وعمليات إعادة بنائها، و قد سمح ذلك بالتوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- الأدبيات الغربية المتعلقة بفشل الدولة تعاني عددا من النقائص، على مستوى غموض المفاهيم وازدواجية المعايير المقارباتية في توصيف الدولة الفاشلة من قبل الأكاديميين و صناع القرار، و التي تتخذ أبعادا سياسية وأيديولوجية.

- الدولة الفاشلة من منظور أنجلوسكسوني هي دولة لا تستطيع القيام بوظائفها و عاجزة عن إنتاج عوامل إستمرارها، إذ تفشل في الإلتزام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها-داخليا- و تجاه المجتمع الدولي-خارجيا- أي فقدان الشرعية، مما يؤدي إلى شرعنة تدخل القوى الخارجية لمعالجة الأزمة.

- تشمل مؤشرات الدولة الفاشلة كل من: مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، دليل الدول الفاشلة الصادرة عن صندوق دعم السلام، ومؤشر برتلسمان الذي يفحص مؤشرات فشل الدولة من منظور الإدارة السياسية الرشيدة.

- يقصد بعملية إعادة بناء الدولة تلك العمليات المتمثلة في إعادة تأسيس و تقوية الهياكل و الأبنية العامة داخل إقليم معين، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق التنمية و بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في إحتكار الإستخدام المشروع للقوة، عبر نهجين: البناء من أعلى الى أسفل بالتركيز على النخب السياسية، البناء من أسفل الى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني.

- يقارب فوكوياما لإعادة بناء الدولة عبر ثلاثة مراحل، تتمثل في: إعادة الإعمار و إنشاء المؤسسات وتعزيز عمل المؤسسات الجديدة و مأسستها عبر مسار الحوكمة، أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فهي تقارب للعملية من منطلق الترابط بين إعادة بناء مؤسسات الدولة و آليات الأمن والعدالة و التنمية الإقتصادية، في حين تعد رؤية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمثابة الهندسة الأمريكية لإعادة بناء الدول- أفغانستان أنموذجا- عبر المقاربة للعملية من منظور الممازجة بين الآليات السلمية للتصدي للفشل مثل المساعدات الإنسانية و تعزيز القدرات، و الآليات القهرية الممارساتية المرتبطة بالدمقرطة القسرية، الهادفة إلى إعادة بناء مزيد من الدول الفاشلة.

قائمة المراجع

1. بن جيلالي، م. أ.(2016). بناء الدولة المفهوم والنظرية أسئلة الراهن. تم تصفح المقال في: 2019/10/23 https://bit.ly/38tehgu
2. حسين، أ.س. (2015). دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. ميلود، و.ص. (2017). مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم وإختلاف المعايير عند التطبيق. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
4. عارف، ن.م. (1981). نظريات التنمية السياسية المعاصرة. القاهرة: دار القارئ العربي للنشر والتوزيع والإعلان.
5. عودة، ج. (2014). تقدير الأزمة الإستراتيجية في العالم العربي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
6. فوكوياما، ف. (2007). بناء الدولة النظام العالي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان.
7. فرحات، م.ف. (2015). الإحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان و العراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. تشومسكي، ن. (2007). الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية. ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي.
9. Brenner, N. (2004). New State Spaces Urban Governance and the Rescaling of Statehood. New York: Oxford University Press.
10. Brook, R.E. (2005). Failed States, or the State as Failure?. The University of Chicago Law Review. (4). 1159 -1196.
11. Cojanu, V. (2007). Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement.The Romanian Economic Journal .(25). 113-132.
12. Fukuyama, F.(2004). State-Building: Governance and World Order in The Twenty-First Century. London: Profile Books LTD.
13. Fukuyama, F.(2004). The Imperative of State-Building. Journal of Democracy .(2). 17-31.
14. Gourevitch, A. (2005). The Myth of the Failed State. Paper prepared for a conference of the International Studies Association. New York: Columbia University.
15. Jackson, P.(2015). SSR and Post-Conflict Reconstruction: Armed Wing of State-Building?. https://bit.ly/2NJpQrA

16. Krasner, S.(2004).Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States, International Security .(2) 85-120.
17. Maull, H. W. (2002).Containing Entropy, Rebuilding the State: Challenges to International Order in the Age of Globalisation. International Politics and Society/Internationale Politik und Gesellschaft .(2) 9-28.
18. McLoughlin. C. (2009). Topic Guide on Fragile States, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC) , 1-88.
19. Natsios, A .S. (2005). The Nine Principles of Reconstruction and Development. Parameters. (3) 35. 4-20.
20. Ottaway, M.(2002). Rebuilding State Institutions in Collapsed States, Development and Change. (5). 1001-1023.
21. Rotberg , R. (2003).Haiti's Turmoil: Politics and Policy Under Aristide and Clinton. Massachusetts: World Peace Foundation.
22. Scott, F. (2002). Building Better Foundations: Security in Post-Conflict Reconstruction . The Washington Quarterly. (4). 97-109.
23. Wolczuk, K. and Zeruolis, D. (2018). Rebuilding Ukraine An Assessment of EU Assistance. London: The Royal Institute of International Affairs.
24. Woodward, S. L .(2004).Fragile States: Exploring the Concept. https://bit.ly/37df4Sf
25. Wyler L. S, .(2008). Weak and Failing States: Evolving Security Threats and U.S. Policy, CRS Report for Congress. Washington: Congressional Research Service.